فاعليَّة التَّوجُّه الإستراتيجيّ
لتطوير منظومة التَّعلم نحو اقتصاد المعرفة
بجامعة حائل كما يراها أعضاء هيئة التَّدريس

خالد مبرك المطيري

أستاذ مشارك – قسم التربية

كلية التربية – جامعة حائل

فاعليَّة التَّوجُّه الإستراتيجيّ لتطوير منظومة التَّعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل كما يراها أعضاء هيئة التَّدريس

خالد مبرك المطيري

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والتعرف عمما إذا كان هناك فروق في وجهة نظرهم تُعزى إلى متغيرات الكلية والرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة، واعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد إستبانة مكونة من (٥٢) فقرة بعد التحقق من صدقها وثباتها، طبقت على عينة مكونة من (379) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس اُختيروا بطريقة قصدية من أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل، وأظهرت نتائج الدراسة أن التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل جاء ت بدرجة عالية، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق عند مستوى الدلالة $\alpha \leq (0.05)$ بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تُعزى لمتغيرات الدراسة وهي: الكلية، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة.

الكلمات الدالة: الاقتصاد المعرفي، التوجه الإستراتيجي، ومنظومة التعلم.

Effectiveness of the strategic direction to develop the learning system towards the knowledge economy at Hail University as seen by faculty members

Khalid Mubarak Al-Mutairi

Abstract

The study aimed to identify the strategic direction to develop the learning system toward the knowledge economy at Hail University from the point of view of faculty members and to know whether there are differences in their point of view due to the variables of the college, academic level and years of experience. A questionnaire consisting of (52) paragraphs, after having verified their validity and reliability, was applied to a sample of (379) faculty members who were chosen by class method from the faculty members of Hail University. The results of the study showed that the strategic direction of developing the learning system Knowledge at the University of Hail came T. highly, as the study showed no statistically significant differences between the averages of the sample estimates due to the three variables of the study: college, academic rank, and years of experience.

Keywords: Knowledge Economy, Strategic Direction, Learning System

المقدمة:

يتشكل مجتمع المعرفة من ثنائية مكونة من شقين: الأول بيئة تحتية، قوامها شبكة الاتصالات، وما يرتبط بها من مهاراتٍ تقنيةٍ تتطور بتسارُعٍ مطرد، والثاني: محتوى معرفي يتجدد في سباقٍ محمومٍ يختصر الزمن، ويحّيد المكان بآن واحد. "فلم يكن المصير البشري كوكبيًّا أبدًا مثلما هو عليه الآن؛ إذ صارت المعرفة بمستجداتها وانعكاساتها على الاعتراف بالهوية الأرضية إحدى التحولات الحادة في مسار عمليات التّعلم" (موزان، ٢٠٠٢)، ومع أن الجهود في بداية الانطلاقة نحو هذا المجتمع قد انصبت على الشق الأول، إلا أن المعنيّين أدركوا أن المحتوى المعرفي هو التحدي الحقيقي أمام الإنسان للإفادة من ثورة المعلومات، والاتصالات، مما أدى إلى سعيٍ دؤوب من الأنظمة التربوية إلى محتوى تعليمي مُتجدد يتسم بجودةٍ عاليةٍ.

ولكي تتمكن الجامعات في المملكة العربية السعودية من معايشة التقنية التي فرضت نفسها على مختلف قطاعات الحياة المعاصرة فإن عليها أن تخوض عملية تطوير شامل وجذري ينتقل من الشكل إلى المضمون ليحقق الصورة المتناسبة مع متطلبات العصر كون الاقتصاد المعرفي أصبح أحد الأدوات المحورية في قياس مدى قدرة الدول على حيازة أسباب التقدم وامتلاك ناصية مقوماته اللازمة لنجاح خططها وبرامجها للتنمية الاقتصادية الشاملة، ومن ثم أصبحت هناك دعوات عامة للإجابة عن جاهزية الدول لمحاكاة متطلبات ترسيخ هذا المفهوم من حيث تجسيد آلية تطبيقه. فالاقتصاد المعرفي يُعنى باستثمار القدرات التكنولوجية والصناعات والوظائف والأعمال الجديدة، وهو ما يتطلب موارد بشرية مؤهلة تتصف بالعديد من المهارات الخاصة كالإبداع والتكيف مع المستجدات (رمضان ٢٠١٥).

ولم تكن المملكة العربية السعودية بمنأىً عن مسايرة -هذه التغيرات-، حيث تبنت خطة التنمية التاسعة من ٢٠١٠- 2014م للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي، من خلال التركيز على التعليم الذي ينشر المعرفة، وتأسيس قدرات تمكن من نقل المعرفة وتراكمها،

ثم توليدها واستثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠).بالإضافة إلى اعتماد الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي (آفاق) "، حيث ترتكز إستراتيجية الخطة على توجهات رئيسة من المؤمل أن تحقق الرسالة المناطة بالتعليم الجامعي والرؤية المستقبلية له في بناء مجتمع المعرفة، كما تم اعتماد إستراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار – رؤية ٢٠٢٢ م – في عام 2008م، والتي تنص على ضرورة أن تصبح المملكة مجتمعًا مبدعًا فيه من القيادات والكوادر الشابة الموهوبة والمبتكرة ذات التعليم والتدريب المتميز بما يدعم التحول إلى مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة (مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع، ٢٠٠٨)، بجانب اعتماد برامج تعزيز المهارات الطلابية مثل (برنامج السنة التحضيرية، مراكز تنمية وصقل المهارات الشخصية، مهارات الاتصال، والبحث والتعلم الذاتي للطلبة).

وبالإشارة إلى دور التعليم العالي في تدعيم متطلبات الاقتصاد المعرفي يرى جوروز (Guruz,2011) أن مؤسسات التعليم العالي سوف يكون عليها مزيدامن الإلحاح والمراقبة للتغير في اتجاه توسيع فرص الوصول للتعليم العالي، ويجب أن ينتج التدريس قوة عاملة ذات توجه استثماري وقدرة على التعلم ومهارات الثقافات والمهارات اللازمة للتكيف مع الطرق، (Intercultural Skills) المتعددة الجديدة لاستخدام المعرفة وتنظيم العمل لإنتاج البضائع والخدمات عالميًا، كما أنه يجب على البحث العلمي أن ينتج أنشطة تجارية تناسب التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وقد تعددت مفاهيم الاقتصاد المعرفي نظراً لاختلاف توجهات الباحثين وتفاوت الخلفية العلمية والمعرفية لهم، إذ يرى الزيادات (2014) أنه: "اقتصاد يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات عن طريق دراسة إنتاج وتصميم المعرفة، ثم إجراء التدخلات الضرورية لتطوير النظم، من خلال توليد نماذج نظرية للبحث العلمي، وتطوير الأدوات العملية والتقنية التي يمكن تطبيقها مباشرة في الواقع، مما يحدث ميل متزايد نحو المعرفة التكنولوجية والعلمية التي تساعد على تحقيق ميزات تنافسية، وتكوين تقنيات حديثة تولد مهارات وسلع وخدمات جديدة."

مشكلة الدراسة

إزاء التحولات العالمية نحو اقتصاد المعرفة، فقد جاءت الاستجابة الهادفة إلى إحداث تغيير شمولي في النظام التربوي للوصول إلى خريجين مؤهلين بالمعرفة، والمهارات المطلوبة؛ يمتلكون القدرة على التفاعل مع لغة القرن الحادي والعشرين، ومستجداته التقنية لذلك فمن الضروري أن تتوجه الجامعات في المملكة العربية السعودية إلى الاهتمام بمجالات الاقتصاد المعرفي بوصفه جزءًا أساسيًّا من إستراتيجية إعداد أعضاء هيئة التدريس كونهم جوهر العملية التعليمية البناءة، خاصة وأ ن الجامعات هي أضخم حقل يمكن استثماره في عصر الاقتصاد المعرفي، بما تمتلكه من برامج لتعليم العنصر البشري وتزويده بالمهارات اللازمة للعمل في ظل الاقتصاد المعرفي. ويبرز دور الجامعات ومنها جامعة حائل في المملكة العربية السعودية الجديد، بجوهره الفني في إدارة عمليات التّعلم، وتشكيل بيئات تعلمية تتميز بالجودة، وتغيير جذري للمُمارسات القائمة، ومساعدة أعضاء هيئة التدريس للتعرف على كفايات الاقتصاد المعرفي في الجامعة للمساهمة في تطوير نظام التعليم الجامعي. وقد أكدّت العديد من الدراسات السابقة على أهمية تطبيق مهارات الاقتصاد المعرفي، فقد أوصت دراسة الهواري (٢٠١٣) بإجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال الاقتصاد المعرفي، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية قائمة على كفايات الاقتصاد المعرفي، كما أوصت دراسة البلوشي(٢٠١٣) بإجراء الدراسات فيما يتعلق بدور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي من وجهة نظر الخبراء التربويين، كما توصلت دراسة حورية وطحلاوي (٢٠١٧) إلى بناء تصور مقترح للتحول إلى جامعات بحثية قائمة على الاقتصاد المعرفي، ويؤمل أن يسهم في مساعدة المخططين والقيادات التربوية لاتخاذ القرارات الرشيدة التي تدعم هذا التحول بما يسهم في نمو الاقتصاد المعرفي للمملكة العربية السعودية.

أسئلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة محاولة لتحديد ملامح في ضوء التوجه نحو اقتصاد المعرفة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما درجة فاعلية التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل كما يراها أعضاء هيئة التدريس؟

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل وفقًا لمتغيرات الكلية والرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل كما يراها أعضاء هيئة التدريس.

٢- بيان واقع التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة حائل باختلاف متغيرات الكلية والدرجة الأكاديمية وسنوات الخبرة.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:

١- ضرورة التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وأنّ المجتمع المعرفة أصبح الأساس في التمييز والتطور والتأثير على عناصر العملية التعليمية من أعضاء هيئة التدريس بشكل خاص ونوعية مخرجات التعليم الجامعي بشكل عام.

٢- ضرورة اعتماد نهج التوجه الإستراتيجي منهجًا لتطوير المنظومة التعلمية.

٣- ضرورة التطبيق الدقيق للتوجه الإستراتيجي بعناصر المختلفة في جامعة حائل، الأمر الذي سينعكس على أعضاء هيئة التدريس وبما يساهم في تطوىر منظومة التعليم الجامعي، ومن ثم الارتقاء بالمستوى التعليمي للخريج.

مصطلحات الدراسة:

اشتملت الدراسة على مصطلحين أساسيين قام الباحث بوضع تعريف لهما على النحو الآتي:

١- **التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم** هو: الإدراك الواعي لطبيعة الدور الذى يقوم به التعليم الجامعي في نمو الأمم والشعوب .والآمال المعقودة على منظومة التعليم الجامعي لقيادة حركة التغيير وإعادة البناء المجتمعي ومسايرة القرن الواحد والعشرين الذى يتسم بالتطورات التقنية بالغة التأثير والسرعة وتقنيات الاتصالات والحاسبات الإلكترونية والمعلومات، وبزوغ عصر المعرفة والتأكيد على اندماج العلم والتقنية في النسيج الذاتي بكافة المنظومات المجتمعية والانفتاح والتداخل بين الدول والمجتمعات (رمضان ٢٠١٥). ويعرفه الباحث إجرائيًا بأنه: الإجراءات والأساليب التطويرية التي يتعين على جامعة حائل القيام بها لأداء دورها الإستراتيجي حيال تطوير المنظومة التعلمية فيها، ومساهمتها في تقديم قاعدة معلوماتية قد تساهم في تطوير منظومة التعليم الجامعي.

٢- **الاقتصاد المعرفي**: اقتصاد قائم على الوصول إلى المعرفة، واستخدامها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة، من خلال الإفادة من خدمةٍ معلوماتيةٍ ثريةٍ، وتطبيقاتٍ تقنيةٍ مُتطورةٍ، واستخدام العقل البشري، وتوظيف البحث العلمي لإحداث التغييرات الاستراتيجية في طبيعة الاقتصاد وتنظيمه ليصبح أكثر انسجامًا مع تحديات العولمة، وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة، بمفهومها الشمولي (وزارة التربية والتّعليم، ERFKE، ٢٠٠٣). ويعرفه الباحث إجرائيًا بأنه: الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على مجموعة المعارف والاتجاهات والقيم والتكنولوجيا، والمشاركة فيها وتوظيفها بشكل يزيد من قدرة أعضاء هيئة التدريس بجامعة حائل على حل المشكلات والابتكار والتفكير والإبداع.

محددات الدراسة: ستتحدد نتائج الدراسة الحالية بما يأتي:

١. الحدود البشرية: تضمنت الدراسة أعضاء هيئة التدريس بجامعة حائل.

٢. الحدود الزمانية: طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الأول ٢٠١٨/ ٢٠١٩م.

الإطار النظري: سيتم في هذا الإطار التطرق لمحورين رئيسين هما: منظومة التعلم والاقتصاد المعرفي:

أولاً: تطوير منظومة التعليم الجامعي: لكي تتمكن الجامعات في المملكة العربية السعودية من معايشة التقنية التي فرضت نفسها على مختلف قطاعات الحياة المعاصرة فإن عليها أن تخوض عملية تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل إلى المضمون بحيث يحقق الصورة المتناسبة مع متطلبات العصر، وتتطلب عملية التغيير هذه تحديد الأهداف الإستراتيجية ومبادئ منظومة التعليم الجامعي لتكون أساسًا تنطلق منه برامج تطوير التعليم الجامعي في ضوء الرؤية الواضحة للتحولات الجذرية المحلية والإقليمية والعالمية التي أوجدت مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تختلف تماماً عما كان سائداً فيما قبل. وتستند إستراتيجية التغيير إلى إدراك والطبيعة الدور الذي يقوم به التعليم الجامعي في نمو الأمم والشعوب .والآمال المعقودة على منظومة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لقيادة حركة التغيير وإعادة البناء المجتمعي والولوج في القرن الواحد والعشرين الذي يتسم بالتطورات التقنية بالغة التأثير والسرعة وتقنيات الاتصالات والحاسبات الإلكترونية والمعلومات وبزوغ عصر المعرفة والتأكيد على اندماج العلم والتقنية في النسيج الذاتي بكافة المنظومات المجتمعية والانفتاح والتداخل بين الدول والمجتمعات.

وينبغي أن تتصف الإستراتيجية المستهدفة للتعليم الجامعي بصفة الشمول والترابط من حيث:

- شمولها للجامعات الحكومية والخاصة.

- شمولها لكافة مؤسسات التعليم الجامعي سواء الداخلة في إطار المجلس الأعلى للجامعات أو تلك التي تنظمها قوانين خاصة.
- ربط سلسلة المستويات التعليمة من التعليم قبل الجامعي بمراحله المختلفة وصولًا إلى التعليم الجامعي. (رشدي، ٢٠٠٤).

وتتلخص الأهداف الإستراتيجية لمنظومة التعليم الجامعي بالآتي:

- الهدف الأول: تكوين الموارد البشرية المتوافقة مع متطلبات العصر ومتغيراته ومرتكز اً إلى تقنياته وتوفير سبل التنمية المستمرة لتلك الموارد بما يهيئها للمشاركة الفعالة المتميزة في تفعيل ثروات المجتمع وتحقيق نموه وتطوره ودعم قدراته.
- الهدف الثاني: المشاركة المنظمة والفاعلة في تنمية وتطوير الرصد المعرفي ومباشرة الأسلوب العلمي المنظم والتطوير التقني لحل مشكلات المجتمع والمساهمة في التنمية القومية وذلك من خلال التوظيف المخطط والتنمية المهنية المستمرة للقدرات والموارد العلمية والبحثية بالجامعات بما يتناسق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسهم في زيادة قدرته التنافسية.
- الهدف الثالث: استثمار العلم والتقنية في إدارة منظمات التعليم الجامعي وتنمية علاقات التعاون والتفاعل بين عناصرها، وإدماج مفاهيم وآليات التطوير المستمر والجودة الكاملة في نسيج الجامعات ونظمها بما يقدم نموذجاً يحتذى به في سائر منظمات المجتمع.
- الهدف الرابع: المساهمة الإيجابية في دراسة وحل مشكلات المجتمع وتوفير المعرفة والثقافة والعمل على نشرها والمشاركة في التوعية بالمحافظة على البيئة والإسهام في إصحاحها وتقديم الرأي في القضايا القومية.
- الهدف الخامس: تعظيم دور الجامعات ومراكز التعليم العالي كمراكز تعليم وتثقيف وتنويرها لزيادة مساهمتها العملية والفكرية في العالم العربي مع الاحتفاظ بالهوية الإسلامية.

- لهدف السادس: تطوير منظومة التعليم الجامعي للتوافق مع المعايير والنظم العالمية بحيث تتيح الفرص للدارسين في الالتحاق بأعمال في سوق العمل ثم العودة لاستكمال تعليمهم في أي وقت كان. (ياسر، ٢٠١٤).

ثانيًا: الاقتصاد المعرفي

١. مفهوم الاقتصاد المعرفي: يعرف اقتصاد المعرفة بأنه: "التحول الى مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة، ومراكز التعليم والبحث، وصناعات الدماغ البشري"، ويعرف أيضًا بأنه": الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة"، كما يعرف بأنه: "اقتصاد ما بعد الصناعة، حيث يتم تطويره وتوجيه بالمعرفة (سلطان، 2005).

٢. خصائص اقتصاد المعرفة: يمتاز اقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

- اقتصاد جديد له أسسه ومبادئه وقواعده الجديدة التي تتمحور جميعها حول المعرفة وإنتاجها وتوليدها وتطبيقها في جميع المجالات.
- اقتصاد يعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات فائقة السرعة وبخاصة الإنترنت، أي أنه اقتصاد رقمي شبكي.
- اقصاد افتراضي إذ ساعدت تكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت على ظهور المنظمات الافتراضية، وتُعَدُّ هذه المنظمات مثالاً على التحول من العمل المادي الى العمل الحقيقي(حمود، ٢٠١٠)

٣. أبعاد الاقتصاد المعرفي: إن الاقتصاد المعرفي له أبعاد مختلفة، وهي كما يلي:

- إنتاج المعرفة وتشمل على ابتكار المعرفة وتوليدها واكتسابها وخزنها ونشرها وتوظيفها.
- صناعة المعرفة وتتمثل في إنتاج المعرفة وتنظيمها وخزنها وتسويقها وإيصالها إلى من يطلبها كالسلع الأخرى، وتوظيفها في ابتكار منتجات مادية وخدمات جديدة، أو تطوير أخرى موجودة بالاعتماد عليها، ومن المعلوم ان التعليم والتدريب

والاستشارات والمؤتمرات والمطبوعات والكتابة والبحث والتطوير هي أمثلة على الأنشطة التي ترتكز عليها الصناعات المعرفية (مهند، ٢٠٠٨).

٤. التعلم: تطوير هذا الاقتصاد يعني جعل العنصر البشري أكثر مهارة وثقافة من خلال مقدرته على التعلم، وظهرت لذلك مفاهيم جديدة مثل المنظمة المتعلمة، والمنظمة المعرفية، ومجتمع المعرفة، ومن هنا تصبح عمليات التدريب والتأهيل والتعليم والتعلم لأغراض التمية البشرية.

الدراسات السابقة

تطرق الباحث إلى مجموعة من الدراسات ذات العلاقة كدراسة (Bonal & Rambla,2003) والتي تهدف إلى: تعرف دور المعلم في تكوين مجتمع تربوي في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي .وقد تشكلت عينة الدراسة من معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في أربع مدارس في أمريكا اللاتينية، تم توظيف بطاقة الملاحظة والمقابلات كأدوات بحث بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة. وقد كشفت نتائجها عن أن المعلمين كانوا يقاومون التغيير والاندماج في الاقتصاد المعرفي نظرًا لعدم وضوح فكرة الاقتصاد المعرفي لديهم، وقد عُزي ذلك إلى عدم توضيح وبيان طبيعة الدور الجديد المطلوب من المعلم النهوض به، مما نجم عنه عدم استخدام هؤلاء المعلمين(عينة الدراسة (لأي من مهارات واستراتيجيات التدريس الحديثة، بالإضافة إلى أن نتائج الدراسة كشفت عن عدم قدرة المعلمين على القيام بالدور المطلوب منهم في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي وبخاصة في الصفوف الكبيرة التي يكون عدد الطلبة فيها أكثر من ٣٠ طالباً.

- دراسة (Yim -Teo,2004): هدفت إلى بيان دور الاقتصاد المعرفي في إعادة هيكلة مناهج التعليم الصناعي وأنماط التدريس المستخدمة من وجهة نظر المعلمين والخبراء التربويين. وقد تم توظيف بطاقة ملاحظة كأداة دراسة، حيث تكونت العينة من (٨٥) معلمًا ومعلمة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات معهم، وكشفت نتائج تلك الدراسة عن وجود قناعات لدى المعلمين بضرورة الانتقال من الأساليب القائمة على الفصل ما

بين التعليم النظري والتدريب العملي إلى أساليب جديدة تواءم متطلبات الاقتصاد المعرفي، وبخاصة تلك التي تكسب المتعلم المهارات الاجتماعية، والصناعية، والمنهجية.

- -دراسة (Dailey, 2008): هدفت إلى الكشف عن تأثيرات التخصص على تطوير قدرات الاقتصاد المعرفي لدى خريجي الكليات الجامعية، فقد تكونت عينة الدراسة من (١٤٠٠٠) خريج من الكليات والجامعات في مينيسوتا بأمريكا، وتم استخدام التحليل الهرمي وذلك بالاعتماد على الأدب النظري لتحديد أبعاد الكفاءة والقدرات المطلوبة في الاقتصاد المعرفي وهي القيادة، والاتصال في المجموعات، والحل المعرفي للمشكلات، والتعلم مدى الحياة، وتوصلت الدراسة إلى أن التعلم مدى الحياة هو من أهم الكفاءات المطلوبة لعصر اقتصاد المعرفة، ووجود تأثير إيجابي للعمل لصالح حل المشكلات المعرفية في نجاح الفرد في حقول الإدارة والاقتصاد.
- دراسة (pandey,2012): هدفت إلى التعرف على مدى توظيف مهارات الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية لدى عينة تكونت من (٢١٧) معلمًا ومعلمة في فرنسا، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وأظهرت الدراسة وجود مستوى متدن لمهارات الاقتصاد المعرفي لدى أفراد العينة، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق مهارات الاقتصاد المعرفي يُعزى لمتغير الجنس ولصالح المعلمات، كما أظهرت الدراسة وجود دور للاقتصاد المعرفي في تحسين مستوى التحصيل الدراسي لدى الطلبة.
- دراسة ياسر (٢٠١٤): هدفت إلى التعرف على آثر التوجه الاستراتيجي بعناصره المختلفة في اتجاهات تطوير التعليم الجامعي في ظل العولمة في عدد من المعاهد العليا بمحافظة الدقهلية بمصر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة من (١٥٦) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس، وزعت عليهم إستبانة استقصاء تم تطويرها لجمع البيانات من المبحوثين، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة من أبرزها: اكتشاف أن غالبية أعضاء هيئة التدريس تتوفر لديهم

المعرفة الكافية عن التوجه الإستراتيجي، إلى أن الإجراءات التطبيقية المتخذة يكتنفها الكثير من أوجه القصور، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تفاوتًا في الأهمية النسبية للعناصر الممثلة للتوجه الإستراتيجي لكل معهد مؤثره بذلك على تطوير المنظومة التعلمية.

- دراسة (Sam& van de Sijde, 2014): هدفت إلى بيان أدوار الجامعات في البلدان المتقدمة كونها الركيزة الأساسية لبناء اقتصاديات المعرفة في القرن الحادي والعشرين، وأكدت على قيامها بدور مهم جدًّا أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية لأن جودتها أصبحت تحدد ثراء أو فقر الدول، كونها أداة أساسية لإنتاج أفراد يمتلكون مهارات عالية مهة لمواجهة هذا الاقتصاد الجديد .وأوضحت أن الجامعات البحثية تشارك بفاعلية في التصنيفات العالمية مع اهتمامها بالحرية في التعليم والبحث لإنتاج المعرفة الجديدة وتوظيفها .
- دراسة رمضان (٢٠١٥): هدفت التعرف على د رجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب أنفسهم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي من خلال تطبيق استبانة على عينة طبقية عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بلغت (77) عضواً ومن الطلاب بلغت (299) طالبًا، وقد أسفرت نتائج الدراسة أن درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلاب جاءت بدرجة متوسطة على جميع محاور الإستبانة والدرجة الكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كما أسفرت نتائج الدراسة أيضًا عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيري الدرجة الوظيفية والخبرة لأعضاء هيئة التدريس لصالح الأساتذة المشاركين والأساتذة من ذوي خبرة (٥) سنوات فأكثر، ومتغيري المستوى الدراسي للطلاب لصالح طلاب الدراسات العليا، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة تعزى لمعدل الطلاب.

- دراسة بوضياف (٢٠١٦): هدفت إلى التعرف إلى درجة تقديرات رؤساء الأقسام في الجامعات الجزائرية لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير أداء الجامعات، وأثر كل من الجنس، والخبرة على درجة التقدير واستخدم المنهج الوصفي المسحي، ولتحقيق ذلك تم تطوير إستبانة لتقيس ذلك، طبقت على عينة مكونة من (٦٠) رئيس قسم في الجامعات الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن تقديرات رؤساء الأقسام لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير أداء الجامعات كانت مرتفعة، كما بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير معوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الأداء تُعزى لمتغيري الجنس والخبرة.
- دراسة الهزايمة (٢٠١٦): هدفت دراسته إلى معرفة واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية في محافظة إربد بعد تنفيذ "مشروع التحول نحو الاقتصاد المعرفي " الذي تبنته وزارة التربية والتعليم الأردنية .ولتحقيق هدف البحث تم تطوير إستبانة تكونت من (٢٣) فقرة موزعة على أربعة مجالات طبقت على مجتمع البحث والذي تكون من (١٧٠) مديراً ومديرة في مديرتي قصبة إربد ولواءي الطيبة والوسطية. وقد أسفر البحث عن مجموعة من النتائج منها: أن واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية في محافظة إربد من وجهة نظر مديري المدارس كانت بدرجة مرتفعة على الأداة ككل، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين وجهات نظر مديري المدارس تُعزى إلى متغيرات البحث (النوع، المؤهل العلمي، المديرية).
- دراسة أبو صعليك والوريكات (٢٠١٧) التي هدفت إلى معرفة درجة امتلاك طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية للمهارات التكنولوجية المتضمنة في الاقتصاد المعرفي، ومعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة امتلاك الطلبة للمها رات التكنولوجية تُعزى لمتغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، واختيرت عينة الدراسة البالغة (400) طالبٍ وطالبةٍ بالطريقة العشوائية الطبقية. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها قام الباحثان بتطوير أداة الدراسة وهي عبارة عن

استبانة لقياس درجة امتلاك الطلبة للمهارات التكنولوجية، حيث تكونت من (60) فقرة موزعة على (5) مجالات، وتوصلت إلى النتائج الآتية: أن درجة امتلاك طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية للمهارات التكنولوجية المتضمنة في الاقتصاد المعرفي كانت متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى للجنس وللعمر، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى للمؤهل.

- دراسة حورية وطحلاوي (٢٠١٧): هدفت إلى البحث بمساندة نموذج التمايز لمنظومة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ودعم توجهها نحو الاقتصاد المعرفي، من خلال بناء تصور مقترح للتحول إلى جامعات بحثية .ولتحقيق هذا الهدف اتُبع المنهج الوصفي باستخدام تقنية "دلفاي "كطريقة لمسح آراء أهل الفكر والاختصاص من الخبراء، بالاعتماد على الاستبيان الإلكتروني كأداة لتحديد أهم المتطلبات المستقبلية للتحول إلى جامعات بحثية، طبقت على (٧٢) خبيرًا في الإدارة والتخطيط .وبعد تحليل البيانات ومعالجتها أظهرت النتائج أن أهم أبعاد التحول إلى جامعات بحثية في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أفراد عينة البحث من الخبراء كان بُعد البرامج الأكاديمية يليه بعد السياسات والإستراتيجيات المؤسسية، ثم بعد البحث العلمي والبعد الدولي، أما على مستوى المتطلبات فتمثلت أهم متطلبات التحول في مرافق ومختبرات مجهزة بأحدث الوسائل والمعدات والتقنيات الداعمة للبحث العلمي، وحوافز ومكافآت مادية ومعنوية للإنجازات البحثية المتميزة، إذ حصل المتطلبان على مستوى أهمية مرتفع، وانتهى البحث ببناء تصور مقترح للتحول إلى جامعات بحثية، ويؤمل أن يسهم في مساعدة المخططين والقيادات التربوية لاتخاذ القرارات الرشيدة التي تدعم هذا التحول بما يسهم في نمو الاقتصاد المعرفي للمملكة العربية السعودية.
- دراسة كل من الربابعة والهياجنة (٢٠١٧): هدفت إلى التعرف على درجة تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين التعليم الجامعي، بالإضافة إلى الكشف عن تحديات تطبيقه لدى عينة من (٥٠٩) أعضاء هيئة تدريس في الجامعات الأردنية، واستخدم المنهج

الوصفي التحليلي، وكشفت النتائج عن وجود مستوى متوسط لدور الاقتصاد المعرفي في تدعيم مكونات التعليم الجامعي، حيث كان الدور الأكبر للاقتصاد المعرفي في مجال تمكين المنهاج، ثم المدرس، تلاهما الطالب، وأخيراً إدارة التعليم، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم دور الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص، الرتبة الأكاديمية) بالمقابل كشفت النتائج عن وجود مستوى مرتفع من تحديات الاقتصاد المعرفي في التعليم الجامعي، حيث كانت أكثرها التحديات الإدارية ثم الاقتصادية تلاهما البشرية، كما لم تظهر النتائج وجود فروق في مستوى التحديات تُعزى لمتغيرات (الجنس، والرتبة الاكاديمية) في حين كان هناك فروق في مستوى التحديات الاقتصادية تُعزى للتخصص ولصالح التخصصات العلمية.

- دراسة عبد الله (٢٠١٨): هدفت إلى معرفة درجة ممارسة القادة الأكاديميين بالجامعات الأردنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والتعرف إلى اختلاف وجهات النظر باختلاف متغيرات الجنس، والكلية، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخبرة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتم تطوير إستبانة مكونة من (٤٩) فقرة طبقت على عينة مؤلفة من (٣٠٤) من أعضاء هيئة تدريس. وأظهرت نتائج الدراسة: أن درجة ممارسة القادة الأكاديميين بالجامعات الأردنية لكفايات الاقتصاد المعرفي كانت بدرجة مرتفعة، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة ممارسة القادة الأكاديميين لكفايات الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأردنية تبعًا لمتغير الجنس لصالح الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغيرات الرتبة الأكاديمية والكلية وعدد سنوات الخبرة.

يتبين مما سبق تنوع الدراسات التي تناولت الاقتصاد المعرفي في الجانب التربوي والتي ركزت جميعها على أهمية الاقتصاد المعرفي. إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تطرقت لموضوع التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو

اقتصاد المعرفة بجامعة حائل لأن أغلبية الدراسات التي أجريت حول الاقتصاد المعرفي كانت تدور حول معاييره ومرتكزاته ودور المعلم والمتعلم فيه، وكيفية إعدادهم في ظل التوجه للاقتصاد المعرفي، وكيفية تغيير المناهج وبنائها بطريقة تتناسب مع التوجهات العالمية نحو الاقتصاد المعرفي.

منهج واجراءات الدراسة:

في ضوء هدف الدراسة الرئيس وهو مدى درجة فاعلية التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل كما يراها أعضاء هيئة التدريس، وسوف يستخدم المنهج الوصفي بالعتماد على المسح والذي يتم بواسطته استجواب أفراد مجتمع البحث وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها.

مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار عينة طبقية عشوائية وعددها (٣٧٩) من جميع أعضاء هيئة التدريس في مجتمع الدراسة من كليات جامعة حائل العلمية والإنسانية.

جدول (١): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لتصنيف متغيراتها

العدد	التصنيف	المتغير
١٧٩	علمية تطبيقية	نوع الكلية
٢٠٠	إنسانية اجتماعية	
١٧	أستاذ	الرتبة الأكاديمية
٣٧	أستاذ مشارك	
٢٤٤	أستاذ مساعد	
٨١	محاضر	
٧١	١-٥ سنوات	الخبرة
١٠٨	من ٦-١٠ سنوات	
٢٠٠	أكثر من 10 سنوات	
٣٧٩	المجموع الكلي	

إجراءات الدراسة: تتلخص إجراءات الدراسة بما يأتي:

١- مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة.

٢- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.

٣- إعداد الإستبانة في جمع المعلومات.

٤- الحصول على كتاب تسهيل مهمة.

٥- تم التحقق من صدق الإستبانة وثباتها.

٦- توزيع الإستبانة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

٧- جمع البيانات وتحليلها إحصائيًّا.

٨- تحليل البيانات احصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية (spss) للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

٩- عرض النتائج ومناقشتها.

١٠- تقديم التوصيات بناءً على ما سيتم التوصل إليه من نتائج.

أداة الدراسة وتصميمها:

تم تطوير إستبانة تشمل المنظومة التعليمية (١٥) فقرة، والمتطلبات المعرفية (١١) فقرة، والتطوير المهني (١٢) فقرة، والتوجه الإستراتيجي (١٤) فقرة اعتمادًا على ما ورد في الأدب النظري وبعض الدراسات السابقة كدراسة عبد الله (٢٠١٨)، والربايعة والهياجنة (٢٠١٧)، وبوضياف (٢٠١٦)، ز ورمضان (٢٠١٥)، وقد صممت فقرات الاستبانة باستخدام مقياس خماسي مرتب تنازليًّا على النحو الآتي (٥) موافق بشدة، و(٤) موافق، و(٣) موافق نوعًا ما، و(٢)غير موافق، و(١) غير موافق بشدة.

صدق أداة الدراسة:

من أجل وضع استبانة في صورتها النهائية والتأكد من مدى شموليتها وموضوعيتها ودقتها ووضوح صياغتها، ثم عرض إستبانة على لجنة من المحكمين عددهم (١١) محكماً مختصين في الإدارة التربوية وأصول التربية ومن ذوي الخبرة في هذا المجال

وتم الأخذ بملاحظاتهم والتي تم التوافق عليها بنسبة (٨١%)، حيث كان عدد الفقرات (٥٥) فقرة، وتم حذف ثلاث فقرات ليصبح عدد الفقرات بالصورة النهائية (٥٢) فقرة.

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات الأداة تم حساب معاملات الثبات من خلال معامل كرونباخ ألفا المستخدم لقياس ثبات الأداة، وذلك بتطبيقها على عينة استطلاعية (Pilot Sample) مكونة من (30) عضو هيئة تدريس من مجتمع الدراسة وخارج العينة، حيث تراوحت قيمة معامل كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة ما بين (٠,٩٤-٠,٩١)، وعلى الأداة ككل (٠,٩٦).

المعالجة الإحصائية:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة، كما تم ترميز مجالات الاستبانة، وإدخالها في الحاسوب، وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، وفيما يلي الأساليب الإحصائية المستخدمة.

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة.
- معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس القرارات فاعلية القرارات المتخذة من خلال إجابات أفراد الدراسة على فقرات استبانة.
- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لبيان الفروقات الحاصلة لمتغيرات الدراسة.
- استخدام سلم قياس ليكرت الخماسي لقياس مستوى تأثير فقرات الإستبانة من خلال المعادلة الآتية:

الدرجة الأعلى – الدرجة الأدنى ÷ عدد تدرجيات المقياس (طول الفترة ٥÷(١-٥) = ٠,٨ = وهي الفاصل بين المستوى والذي يليه والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٢): تقديرات المتوسطات الحسابية

درجة الفاعلية	الفئة
مستوى منخفض جدًّا	١ - ١,٨٠
مستوى منخفض	١٨٠ - ٢,٦٠
مستوى متوسط	٢,٦٠ - ٣٤٠
مستوى مرتفع	٣,٤٠ - ٤,٢٠
مستوى مرتفع جداً	٤,٢٠ - ٥

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

فيما يلي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها، بعد أن تم جمع البيانات بواسطة أداة الدراسة "إستبانة التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، وفقًا لأسئلة الدراسة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما درجة فاعلية التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل كما يراها أعضاء هيئة التدريس؟" للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمجالاته الأربعة، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفاعلية التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل لمجالات الدراسة مجتمعة.

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	منظومة التعليم	٣,٩٩	٠,٩٧
٢	متطلبات المعرفة	٣,٨٩	٠,٩٨
٣	التطوير المهني	٣,٨٢	١,٣٢
٤	التوجه الإستراتيجي	٣,٧٧	١,٠٣
	المجموع الكلي	٣,٨٧	١,٠٨

يشير الجدول (٣) أن المتوسطات الحسابية، قد تراوحت ما بين (٣,٩٩-٣,٧٧) وجميعها جاءت بدرجة عالية، كما جاءت الدرجة الكلية حسب المقاييس الإحصائية التي استخدمت في هذه الدراسة بمتوسط حسابي (٣,٨٧) وقد يُعزى ذلك إلى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في منظومة التوجه نحو اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى تفهم إدارة جامعة

حائل لأهمية مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عملية بناء منظومة التعلم، وجود مناخ مريح في الجامعة يسوده العمل الجماعي، ووجود ثقافة تؤكد أهمية المشاركة في عملية التوجه الاستراتيجي.نحو اقتصاد المعرفة، وقد أظهرت الدراسة أن أعلى مجال جاء وبدرجة عالية هو مجال " منظومة التعليم "وبمتوسط حسابي (3.99) .أما مجال" المتطلبات المعرفية"ومجال" التطوير المهني " ومجال "التوجه الإستراتيجي"فقد جاءت بدرجة عالية أيضًا وعلى الترتيب بمتوسط حسابي (3.89)، (3.82)، (3.77). وتختلف هذه النتيجة مع دراسة كل من الربابعة (٢٠١٧)، وأبو صعليك (٢٠١٧)، ورمضان (٢٠١٥) التي أشارت إلى أن استخدام التوجه نحو الاقتصاد المعرفي جاء بدرجة متوسطة، واختلفت أيضًا مع دراسة باندي (pandey,2012) التي أشارت إلى وجود مستوى متدنٍ لمهارات الاقتصاد المعرفي لدى أفراد العينة، إلا أنها اتفقت مع دراسة كل من بوضياف (٢٠١٦)، والهزايمة (٢٠١٦)، وعبد الله (٢٠١٨) والتي جاءت بدرجة مرتفعة. ويعزو الباحث درجة التقييم العالية لدور جامعة حائل في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي وعملية توظيفه في جميع مناحي الجامعة التدريسية والإدارية هو شروع جامعة حائل إلى تنفيذ خططها الهادفة وإستراتيجياتها في تطبيق مبادئ مهارات الاقتصاد المعرفي والذي يتمثل في سعيها في تحقيق الاعتماد الأكاديمي لجميع مناحي التدريس وخدمة المجتمع والبحث العلمي، والسلوكيات والاتصالات الإدارية، كما يعود السبب إلى كبر الحجم والعمل والجهد الذي تقوم به جامعة حائل في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي من خلال الإصرار الواضح لمسايرة وتحقيق أهداف. كما يستنتج الباحث أن هناك وعيًا لدى أعضاء هيئة التدريس يتمثل بأهمية ودور الاقتصاد المعرفي، وتفاعلهم الإيجابي مع توجهات المملكة، وقدرة جامعة حائل على تحويل الأفكار والرؤى إلى إنجازات ومشاريع عملية واقعية. كما ظهر لدى الباحث أن إدراك أعضاء هيئة التدريس فكرة تبني الاقتصاد المعرفي ظهر واضحًا من خلال فقرات الإستبانة والإجابة عنها لا يتأتى بدون تحقيق مجموعة من الإصلاحات الإدارية والتنظيمية، فكان لابد من وجود حزمة من الإجراءات المتكاملة في

جامعة حائل من خلال إعادة النظر في السياسات والأهداف والإستراتيجيات التربوية التي تهدف إلى إحداث التغير المطلوب لمجاراة التطورات واحتياجات الاقتصاد المعرفي.

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات كل مجال على حدة، حيث كانت على النحو التالي:

١. **مجال منظومة التعليم:** يظهر الجدول رقم (٤) تحليل الفقرات الواردة في المجال الأول.

جدول رقم (٤): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد العينة لتدعيم التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تقدم الخدمات التعليمية على مستوى هيئة الاعتماد والجودة.	4.32	1.01
٢	تتبنى التخطيط الإستراتيجي الشامل لعمليات التعليم المختلفة في الجامعة.	4.21	0.92
٣	تضع معايير قياس منتج التعليم بما يتماشى والمعايير الدولية.	4.18	0.99
٤	تدعم التنوع في مجالات التعليم الإلكتروني والبلاك بورد.	4.09	0.92
٥	تتوجه نحو التخصصات الفنية والتقنية.	4.06	0.91
٦	تحقق المرونة في النظام التعليمي لتشمل كافة بنية النسق التعليمي.	4.06	0.98
٧	ترفع مستوى الثقافة المتعلقة بمجتمع المعرفة.	4.04	0.91
٨	تزيد مستوى الإعلام حول المجتمع المتعلم.	3.96	1.02
٩	تتشارك مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص للاستثمار في التعليم.	3.92	1.02
١٠	تطور آليات رعاية المتفوقين في كلياتها المختلفة من خلال برامج خاصة.	3.91	1.03
١١	تزيد التعاون المشترك على مستوى الجامعات العربية والإقليمية.	3.91	0.90
١٢	تعمل بمبدأ الشفافية والكفاءة العلمية وتكافؤ الفرص بين موظفيها.	3.91	0.96
١٣	تدفع باتجاه إنشاء جامعة منتجة.	3.85	1.02
١٤	تصلح الخلل في نسبة الملتحقين بفروع العلوم مقارنة بفروع العلوم الإنسانية.	3.83	1.01
١٥	تتوسع في التعليم عن بعد بكل أدواته.	3.67	1.01
المجموع الكلي		٣,٩٩	٠,٩٧

يشير الجدول (4) إلى أن أعلى الفقرات جاءت الفقرة التي تنص على "تقدم الخدمات التعليمية على مستوى هيئة الاعتماد والجودة" وبمتوسط حسابي بلغ(4.32) ، ويعزو الباحث حصول هذه الفقرة على أعلى الدرجات وبدرجة عالية جدًّا؛كون الجامعة متجهة نحو الاعتماد الأكاديمي على مستوى المملكة وتسابق كلياتها المختلفة للحصول على اعتمادات دولية تزيد من فرص التوجه الإستراتيجي نحو الاقتصاد المعرفي. يليها الفقرة" تتبنى التخطيط الإستراتيجي الشامل. "، بمتوسط حسابي (4.21) وبدرجة عالية، أما بقية الفقرات والتي انحصرت ما بين (٤,١٨-3.67) فقد جاءت أيضًا بدرجة عالية،.وقد يرجع الباحث السبب في ذلك إلى وعي أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل إلى ضرورة وأهمية التوجه الإستراتيجي نحو منظومة التعلم والتي تساعد في تقدم الجامعة كطريق لدخول مجتمع المعرفة، وسبيل للدفع نح إنتاج المعرفة وتوليدها، وكضرورة لمواكبة العالم الذي يتميز بسرعة توليد المعرفة.

٢. مجال متطلبات المعرفة: يظهر الجدول رقم (٥) تحليل الفقرات الواردة في المجال الثاني.

جدول رقم (٥): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد العينة لتدعيم التوجه الإستراتيجي لتطوير متطلبات المعرفة نحو اقتصاد المعرفة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تطبق المبادرات والبرامج الخاصة باقتصاد المعرفة للمؤسسات المجتمعية.	٤,٠٩	٠,٨٩
٢	تشجع أعضاء هيئة التدريس على نشر الأبحاث في المجلات العلمية ذات التأثير العالي	٤,٠٣	٠,٩٨
٣	تفعل العمل الجماعي سواء على المستوى البحثي أم الأكاديمي.	٤,٠١	٠,٩٣
٤	تدرب الطلبة والمدرسين على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات.	٤.٠٠	٠,٨٩
٥	تعزز ثقافة المعرفة وإنتاجها.	٣,٩٢	١,٠٢
٦	نزيد من وعي الباحثين بأهمية اقتصاد المعرفة.	٣,٩٢	٠,٩٧
٧	تنظر إلى منظومة التعليم اعتماداً على النهج الكلي بدلا من النهج المجزأ.	٣,٩١	١,٠١
٨	تعقد دورات تدريبية للباحثين الجدد حول عمليات إدارة المعرفة.	٣,٨٩	٠,٩٧
٩	تنظيم تشريعات بحثية تتناسب مع متطلبات عصر المعرفة.	٣,٨٥	١,٠٧

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٠	تعزز القدرة على الحصول على المعرفة واستخدامها	٣,٨٣	١,٠١
١١	تشجع البحوث التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد وزيادة الإنتاج.	٣,٨١	١,٠٢
١٢	تتابع نتائج الدراسات العليا المتعلقة بإنتاج المعرفة.	٣,٧٩	١,٠٢
١٣	تعلن عن مسابقات بحثية مقابل جوائز قيمة.	٣,٧٦	١,٠٢
١٤	توفر قاعدة بيانات إلكترونية بالتنسيق مع الجامعات المحلية والعربية.	٣,٦٩	١,٠٢
	المجموع الكلي	3.89	0.98

يشير الجدول (٥) أن المجموع الكلي لهذا المجال جاء بدرجة عالية وبمتوسط بلغ (3.892) وجاءت الفقرة التي تنص على "تطبق المبادرات والبرامج المقترحة للمؤسسات المتعلقة باقتصاد المعرفة" وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٩) أعلى الدرجات وبدرجة عالية، ويعزو الباحث حصول هذه الفقرة على أعلى الدرجات؛كون الجامعة من خلال إنشائها معهد الاستشارات والبحوث العلمية، قد عملت على تفعيله من خلال إنشاء بيوت الخبرة وشجعت الكليات المختلفة على إنشاء هذه البيوت، وعمل مبادرات محلية مع شركات ومؤسسات حكومية تدعم الاقتصاد المنتج المعرفي، وقد حصلت الجامعة على مبادرات عدة على مستوى المملكة العربية السعودية. وقد جاءت الفقرة "تشجع أعضاء هيئة التدريس على نشر الأبحاث في المجلات العلمية ذات التأثير العالي" بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (٤,٠٣) وبدرجة عالية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الجامعة تعمل على دعم بحوث أعضاء هيئة التدريس وتشترط عليهم نشرها في مجلات علمية عالمية، وتكرم سنوياً أعضاء هيئة التدريس الذين ينشرون في مجلات علمية ذات تأثير عالٍ.

أما بقية الفقرات والتي انحصرت ما بين (٤,٠٩- ٣,٦٩) فقد جاءت أيضًا بدرجة عالية. وقد يرجع السبب في ذلك إلى وعي أعضاء هيئة التدريس بأهمية التمكن من البنى المعرفية وخاصة البحثية منها كطريق لدخول مجتمع واقتصاد المعرفة.

٣. **مجال التطوير المهني:** يظهر الجدول رقم (٦) تحليل الفقرات الواردة في المجال الثاني.

جدول رقم (٦): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد العينة لتدعيم التوجه الإستراتيجي للتطوير المهني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تخط لعمليات التّعلم استناداً إلى حاجات الطلبة التّعلمية وأنماطهم التفكيرية.	٣,٩٥	٠٢.١
٢	تشارك المُتعلّمين في التخطيط لعمليات التّعلم وتحقيق أهدافها.	٣,٩٤	١,٠١
٣	تطور نماذج جديدة للتعلم (تعلم إلكتروني، تعلم عن بعد، تعلم ذاتي).	٣,٨٨	١,٠٢
٤	تساهم في إنتاج محتوى معرفي يمكن تداوله بمشاركة المُتعلّمين.	٣,٨٧	١,٠٢
٥	تستثمر المصادر المفتوحة للمحتوى المعرفي في إغناء عمليات التّعلم.	٣,٨٧	١,٠٥
٦	تعزز روح الزمالة والتفاعل المهني في اللقاءات والنشاطات التّدريبية.	٣,٨٣	١,٠٥
٧	تطوير أدوات تقويم ومؤشرات نجاح لعمليات التّعلم.	٣,٧٩	١,٠٥
٨	تقييم عمليات التّعلم في ضوء معايير اقتصادية واجتماعية وعالمية.	٣,٧٥	١,٠٣
٩	تشجع على إتقان لغات أجنبية عالمية تسهم في إطلالتهم على المعرفة.	٣,٧٥	١,٠٢
١٠	تساعد على اكتساب مهارات تقنية بصورة مستمرة.	٣,٧٤	١,٠٧
١١	تفتح قنوات للتواصل المباشر مع المجتمع وقضاياه الواقعية.	٣,٧٢	١,٠٥
12	تشجع على المشاركة الفاعلة لعضو هيئة التدريس في التوصل إلى المعرفة ومعالجتها وإنتاجها مع المُتعلّمين.	٣,٧٠	١,٠٧
	المجموع الكلي	٣,٨٢	١,٣٢

يشير الجدول (٦) إلى أن المجموع الكلي لهذا المجال جاء بدرجة عالية وبمتوسط بلغ (١٦٢, ٤) وجاءت الفقرة التي تنص على "تخط لعمليات التّعلم استنادًا إلى حاجات الطلبة التّعلمية وأنماطهم التفكيرية" وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٥) أعلى الدرجات وبدرجة عالية تلتها الفقرة التي تنص على "تشارك المُتعلّمين في التخطيط لعمليات التّعلم وتحقيق أهدافها"، وبمتوسط حسابي(٣,٩٤) ويعزو الباحث حصول هاتين الفقرتين على أعلى الدرجات وبدرجة عالية هو الإيمان بالدور الفاعلِ للمُتعلّم كمحور أساسيٍ، تتكاتف كل الجهود، والإستراتيجيات والأدوات ارتباطًا به. أما بقية الفقرات فقد جاءت أيضًا بدرجة عالية. وقد يعود سبب ذلك إلى أن الاهتمام في هذه المرحلة بجامعة حائل ينصب على الهدف الرئيس المُتمثل في تحقيق نتاجات مفترضة من خلال الفعاليات العملية في مواقف التّعليم والتّعلم لتحقيق محمور مهم للاعتماد والجودة، مع الالتفات

بصورة أكثر تركيزًا على هذه الكفايات في مرحلةٍ لاحقةٍ. ويلاحظ هنا أن الاتجاه نحو عمليات التّعلم، ومنحاها التطبيقي، قد تفوّق على تجويد المُدخلات وأطرها النظرية، مما يعني تنامي الشعور بأهمية الخطوات العملية التطبيقية للتوجهات التطويرية.

٤. مجال التوجه الإستراتيجي: يظهر الجدول رقم (٧) تحليل الفقرات الواردة في المجال الرابع.

جدول رقم (٧): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد العينة لتدعيم التوجه الإستراتيجي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تتبع الجامعة رؤية ورسالة واضحة تحدد التوجه الإستراتيجي.	4.01	٠,٩٦
٢	تتفق أهداف الجامعة الإستراتيجية مع أهداف كلياتها المختلفة.	٣,٩٢	١,٠٥
٣	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التطوير والابتكار والتحسين المستمر.	٣,٩١	١,٠٩
٤	توجد آلية لدمج أفكار التطوير في سياق المنظومة الإستراتيجية للتعليم.	٣,٨٦	٠,٩٩
٥	تضع التدريب كمحور أساسي في إستراتيجية الجامعة.	٣,٨٢	١,٠٣
٦	تهتم قيادات الجامعة بأبعاد التوجه الإستراتيجي.	٣,٧٩	١,٠٧
٧	تشرك أعضاء هيئة التدريس في رسم إستراتيجية الجامعة.	٣,٧٧	٠,٩٦
٨	تسعى إدارة الجامعة نحو تحقيق مواصفات عالمية في أدائها.	٣,٦٥	١,٠١
٩	تستفيد الجامعة من تجارب الجامعات المحلية والإقليمية الناجحة إستراتيجيًّا	٣,٦١	١,٠٩
١٠	تهتم الجامعة في إستراتيجيتها على زيادة أعداد الطلبة.	٣,٥٥	١,٠٩
١١	تهتم الجامعة بالتخطيط الإستراتيجي نتيجة التنافس المحلي والعالمي بين الجامعات	٣,٥٢	١,٠٢
	المجموع الكلي	٣,٧٧	١,٠٣

يشير الجدول (٧) أن المجموع الكلي لهذا المجال جاء بدرجة عالية وبمتوسط بلغ (٣,٧٦٤) وجاءت الفقرة التي تنص على "لدى الجامعة رؤية ورسالة واضحة تحدد التوجه الإستراتيجي" وبمتوسط حسابي بلغ (4.01) أعلى الدرجات وبدرجة عالية تلتها الفقرة التي تنص على "تتفق أهداف الجامعة الإستراتيجية مع أهداف كلياتها المختلفة"، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٢) ويعزو الباحث حصول هاتين الفقرتين على أعلى الدرجات وبدرجة عالية هو قيام جامعة حائل ببناء إستراتيجيتها وأهدافها بالاتفاق مع الكليات المختلفة بالجامعة وبصورة تشاركية. أما بقية الفقرات فقد جاءت أيضًا بدرجة

عالية.وهذا يدل على أن جامعة حائل تتجه نحو تحقيق الأداء المستهدف منها من الناحية التعلمية، وتمثل ذلك في ارتفاع عدد الأفكار الجديدة لتطوير المنظومة التعلمية، وظهور تميز في الأداء للوصول لأهدافها المحددة، وارتفاع كفاءة الخدمة التعلمية المقدمة للخريج، وارتفاع الروح المعنوية لأعضاء هيئة التدريس.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل وفقًا لمتغيرات الكلية والرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة؟ للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لوجهات نظر أفراد عينة الدراسة، نحو فاعلية التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل وفقًا لمتغيرات الكلية والرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار" ت" لمتغير الكلية، وتحليل التباين الأحادي للمتغيرات المتبقية. وسيوردها الباحث تباعًا:

١. **متغير الكلية:** لتوضيح أثر متغير الكلية في جميع المجالات تم إجراء اختبار "ت" كما هو موضح في جدول رقم (٨)

جدول ٨: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار" ت "تبعًا لمتغير الكلية

المجالات	علمية تطبيقية		إنسانية اجتماعية		قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المنظومة التعليمية	٣,٧٩	٠,٥٥	٣,٧١	٠,٦٧	١,١٠	٠,٣٠
متطلبات المعرفة	٣,٧٨	٠,٥٦	٣,٦٩	٠,٦٧	١,١٥	٠,٢٨
التطوير المهني	٣,٦٩	٠,٦٣	٣,٧٨	٠,٥٦	١,٥٤	٠,١٢
التوجه الإستراتيجي	٣,٨٣	٠,٦٥	٣,٦٦	٠,٧٨	١,٨٥	٠,٠٩
المجموع الكلي	٣,٧٧	٠,٥٩	٣,٧١	٠,٦٧	١,٤١	٠,١٩٧

يتبين من الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq$ (0.05) تعزى لأثر متغير الكلية في جميع المجالات، وفي المجموع الكلي، وهذا يدل

على تشابه مستويات إدراك أعضاء هيئة التدريس في التوجه الاستراتيجي لتطوير منظومة التعلم نحو اقتصاد المعرفة بجامعة حائل المتخذة ومجالاتها، بغض النظر عن الكلية التابعين لها، وربما يفسرها الباحث بأن هناك فهمًا وإدراكًا ووعيًا واضحًا لأفراد مجتمع الدراسة بجميع كليات جامعة حائل المختلفة النظرية والتطبيقية بأهمية التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة حائل، بالإضافة إلى فهم عينة الدراسة ما ترغب جامعة حائل في تحقيقه وتنفيذه فيما يتعلق بالاقتصاد المعرفي. وتتفق بذلك مع دراسة عبد الله (٢٠١٨) والتي أشارت إلى عدم وجود فروق تُعزى لمتغير الكلية، إلا إنها اختلفت مع دراسة الربابعة والهياجنة (٢٠١٧) والتي أشارت إلى أن هناك فروقًا ولصالح الكليات العلمية.

٢. **متغير الرتبة الأكاديمية:** لتوضيح أثر متغير الرتبة الأكاديمية في جميع المجالات تم إجراء تحليل التباين الأحادي كما في الجدول رقم (٩)

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجالات	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		محاضر		قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المنظومة التعليمية	٣,٨٣	٠,٤٠	٤,١٥	٠,٣٨	٣,٨٣	٠,٦٦	٣,٧٣	٠,٥٩	١,٣٢	٠,٣١
متطلبات المعرفة	٣,٦٦	٠,٤٨	٤,٠٥	٠,٦٣	٣,٨٠	٠,٦٧	٣,٧٤	٠,٥٩	٠,٧٨	٠,٥٤
التطوير المهني	٣,٧٦	٠,٥٩	٤,١٠	٠,٦٨	٣,٨٤	٠,٧٠	٣,٩٣	٠,٧٦	١,١٣	٠,٠٨
التوجه الاستراتيجي	٣,٩٤	٠,٤٦	٤,٢١	٠,٤٦	٣,٧٧	٠,٦٦	٣,٧٥	٠,٧٢	١,١١	٠,٣٨
المجموع الكلي	٣,٨٠	٠,٤٨	٤,١٣	٠,٥٤	٣,٨١	٠,٦٧	٣,٧٩	٠,٦٧	١,٠٨٦	٠,٣٧

يتبين من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لأثر الرتبة الأكاديمية عند مستوى الدلالة في جميع المجالات.و هذه النتيجة تشير إلى أنه هناك تشابهًا في وجهات نظر عينة الدراسة، وقد يشير ذلك إلى الثقافة التنظيمية لهذه الجامعة وما تطلبه من قيم ومعتقدات مشتركة وتقارب وجهات نظر أفراد عينة الدراسة.

١. متغير سنوات الخبرة:

لتوضيح أثر متغير الرتبة الخبرة في جميع المجالات تم إجراء تحليل التباين الأحادي كما في الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجال	أقل من ٥ سنوات		٥-١٠ سنوات		١٠ سنوات ما فوق		قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المنظومة التعليمية	٣,٧٣	٠,٥٦	٣,٧٦	٠,٦٠	٣,٨٣	٠,٦٥	٠,٣٤	٠,٧٣
متطلبات المعرفة	٣,٧٧	٠,٥٨	٣,٦٨	٠,٥٦	٣,٨٩	٠,٦٨	١,٦٥	٠,٢١
التطوير المهني	٣,٧٢	٠,٦٧	٣,٥٩	٠,٥٦	٣,٦٧	٠,٨٧	٠,٩٧	٠,٠١
التوجه الإستراتيجي	٣,٧٩	٠,٦٧	٣,٦٩	٠,٦٥	٣,٩٠	٠,٨٧	١,١٩	٠,٣٢
المجموع الكلي	٣,٧٥	٠,٦٢	٣,٦٨	٠,٥٩	٣,٨٢	٠,٧٧	١,٠٤	٠,٣٢

يتبين من الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$) تعزى لسنوات الخبرة، في جميع المجالات. وهذا قد يكون عائدا إلى المناخ السائد داخل كليات جامعة حائل الأكاديمية، والتوجه فيها بحيث لا يكون هنالك مجال يعزز دور الخبرات القديمة أو حتى تشجيع الخبرات الحديثة المتحمسة للعمل. ويعزو الباحث ذلك إلى أنه مهما زادت أو قلت خبرة عضو هيئة التدريس فإن هناك إجماعًا بينهم نحو تفعيل ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي. بالإضافة إلى امتلاكهم الوعي الذي يؤهلهم للبحث عن الإبداع والدفع باتجاه الأفضل للجامعة. وتتفق هذه النتيجة مع

دراسة بوضياف (٢٠١٦)، وعبد الله (٢٠١٨) إلا إنها اختلفت مع دراسة رمضان (٢٠١٥) التي أشارت إلى وجود فروق لصالح من كانت خبراتهم أكثر من خمس سنوات.

توصيات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

١- تشجيع أعضاء هيئة التدريس في التوصل إلى المعرفة ومعالجتها وإنتاجها مع المُتعلِّمين.

٢- العمل على التخطيط الإستراتيجي في جامعة حائل لتحقق التنافس المحلي والعالمي بين الجامعات.

٣- أن تقوم جامعة حائل بين الحين والآخر بمراجعة المنظومة التعليمية للتأكد على أهمية تفعيل نهج التوجه الإستراتيجي لمنظومتها التعليمية بشكل دائم من أجل المحافظة على مكانتها في قطاع التعليم الجامعي خاصة في ظل التحديات الراهنة ومن أبرزها المنافسة المحلية والدولية.

٤- العمل على توفير قاعدة بيانات إلكترونية بالتنسيق مع الجامعات المحلية والعربية.

قائمة المراجع:

- أبو صعليك، عائشة، الوريكات منصور.(٢٠١٧): درجة امتلاك طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية للمهارات التكنولوجية المتضمنة في الاقتصاد المعرفي، دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية.(٤٤) ٢، ١٥٩-١٨٠.
- البلوشي، فاطمة بمن موسى.(٢٠١٣): دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي من وجهة نظر المشرفين التربويين في سلطنة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك، الأردن.
- بوضياف، نوال.(٢٠١٦): تقديرات رؤساء أقسام الجامعات الجزائرية لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير أداء الجامعات، مجلة جامعة جرش للبحوث والدراسات ١٧(١)، ٦٤٧-٦٦٨.
- الحاج، أحمد علي.(٢٠١٤): اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- حمود، خضير كاظم، 2010، منظمة المعرفة عمان الاردن، دار الصفاء للنشر
- حورية، علي، وطحلاوي مها.(٢٠١٧): تصور مقترح للتحول إلى جامعات بحثية في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، (٣٧) ٣، ٥٥-٨٩.
- الربابعة، حمزة، والهياجنة وائل.(٢٠١٧): تقييم دور الاقتصاد المعرفي في تمكين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعات الأردنية، (٢٥)١، ١٢١-١٤٢.
- رشدي، أحمد طعيمة.(٢٠٠٤).: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، مصر، دار الفكر العربي.
- رمضان، عصام.(٢٠١٥): درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود لإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، ١١(٢)، ٢١٩ -٢٣٧ .
- الزيادات، محمد عواد.(٢٠١٤): اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة. عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عبد الله، إسراء.(٢٠١٨): درجة ممارسة القادة الأكاديميين بالجامعات الأردنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- الهزايمة، فاضل.(٢٠١٦): واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحواقتصاد المعرفة، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ١٦٨ج١ ٤٧٥-٥٠١.
- موزان، إدغار (٢٠٠٢): تربية المستقبل، المعارف السبع لتربية المستقبل، ترجمة عزيز لزرق ومنير الحجوجي، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

- مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع. (2008): إستراتيجية موهبة والإبـداع ودعـم الابتكار، متاح على
http: //www.kacgc.org.sa/AR/AboutKacgc/Stra tegies/Pages/intro.aspx
- مهند، علي. (2008) مقدمة الى المنظمة المعرفية "متاح الى الموقع إليكتروني www.scribd.com
- الهواري، فكر صالح.(٢٠١٣): مدى ممارسة معلمي العلوم للمرحلـة الثانويـة لكفايـات الاقتصـاد المعرفي من وجهة نظر المعلمين انفسهم في محافظة الكرك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- وزارة التربية والتّعليم.(٢٠٠٣): مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKE) عمان.
- وزارة الاقتصاد والتخطي:. .(2010) خطـة التنميـة التاسـعة (٢٠١٠-٢٠١٤)، منشـورات وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ياسر، عبد الوهاب.(٢٠١٤): التوجه الإستراتيجي لتطوير منظومة التعليم الجـامعي في ظـل العولمـة ومجتمع المعرفة، مجلة النهضة، ١٥(١٤)، ٦١-٨٤.
- Bonal, X & Ramba, X. (2003). Captured by the Totally Pedagogised Society: Teacher and Teaching in theKnowledge Economy Globalization, Societies and Education, 11, 2: 169-184
- Dailey,T.(2008). Effects of college major and context on 21 centuryKnowledge Economy competencies. Dissertaions Abstracts international, UMI 3248053 .
- Guruz, K. (2011).Higher Education and international Student Mobility in the Globa Knowledge Economy, State University of le.http: //www.sunypress.edu/pdf/62192.pdf
- Pandey, C. (2012). Economic literacy of senior secondary school teachers: A field study.Journal of All Indias Association for Educational Research, 24 (1), 23-
- Sam, C. & van der Sijde, P. (2014).Understanding the concept of the entrepreneurial university from theperspective of higher education models.Higher Education. 68(6), 891-908.
- Yim-Teo, T. (2004). Reforming Curriculum for a Knowledge Economy: the Case of Technical Education in Singapore. Paper presented to the NCIIA 8thAnnual Meeting Titled: Education that Works: 137-144.